مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث 2021، 9(1)، 106-88

العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية دراسة قياسية للفترة (1997- 2019م)

The relationship between the inflation rate and the unemployment rate in the areas of the Palestinian National Authority Standard Study for the period (1997-2019م)

جلال نافل شيخ العيد

Jalal N. S. Sheikhalid

[1]قسم العلوم الإدارية والمالية, الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا, خانيونس , قطاع غزة, فلسطين

[1]Department of Administrative and Financial Sciences, University College of Sciences and Technology, Khan Younis, Gaza Strip, Palestine

تاريخ الإستلام:2020/11/4 تاريخ القبول: 2021/1/11 تاريخ النشر: 2021/03/30

المستخلص: تناولت الدراسة مشكلتي: البطالة, والتضخم في مناطق السلطة الوطنية, ومن ثم تناولتها على مستوى الضفة الغربية, وقطاع غزة كل على حدة خلال الفترة الزمنية (1997-2019م).هدفت الدراسة إلى إظهار مدى قوة الارتباط بين البطالة والتضخم في الاقتصاد الفلسطيني ككل, وفي اقتصادي الضفة الغربية, وقطاع غزة كل على حدة, وإبراز نتائج أهم الاختبارات الإحصائية F,T,DW, White, (ARCH, LM, Godfrey Breusch-Pagan) بين البطالة والتضخم في الاقتصاد الفلسطيني ككل, وفي اقتصادي الضفة الغربية, وقطاع غزة كل على حدة. وقياس الأثر المفاجئ للسببية (Granger) بين البطالة والتضخم في الاقتصاد الفلسطيني ككل, وفي اقتصادي الضفة الغربية , وقطاع غزة كل على حدة . وتوصلت الدراسة إلى إمكانية تطبيق منحنى فيليبس على الاقتصاد الفلسطيني عامة, وبشقيه: الضفة الغربية , وقطاع غزة, ووجود العلاقة العكسية بين معدلات التضخم , ومعدلات البطالة. حيثُ إنَّ ثمن تخفيض البطالة حدوث ارتفاع شديد في معدلات التضخم. تعتبر حالة التضخم في الاقتصاد الفلسطيني عامة, وبشقيه: الضفة الغربية, وقطاع غزة قائمة على أساس تفوق الطلب الكلي (AD) على العرض الكلي(AS) للسلع والخدمات التي يحتاجها أفراد المجتمع الفلسطيني.

الكلمات المفتاحية: البطالة, التضخم, منحنى فيليبس, توظيف.

Abstract : This study discusses the problems of both unemployment and inflation in the areas of the Palestinian National Authority, compare with the West Bank and the Gaza Strip separately, during the period (1997-2019). This study aims to show the strength of connection between unemployment and inflation in whole Palestinian economy, and the economy of both the West Bank and Gaza Strip, separately, highlighting the results of the most important statistical tests (F, T, DW, ARCH, LM, Godfrey Breusch- Pagan, White) between unemployment and inflation in the Palestinian economy as one unit, compared to the economies of the West Bank and Gaza Strip separately. This study measuring the surprising effect of the "Granger" causality between unemployment and inflation on the Palestinian economy as one unit; compare to the economies of the West Bank and Gaza Strip separately. The study found the possibility of applying the Phillips curve to the Palestinian economy in general, and both parts

*ايميل الباحث الرئيسي: jalal68sallam@gmail.com

of the West Bank and Gaza Strip, and the existence of the inverse relationship between inflation rates and unemployment rates. The cost of reducing unemployment is a very high inflation rate. The inflation situation in the Palestinian economy in general, and in both parts of the West Bank and Gaza Strip, is based on the superiority of aggregate demand (AD) over the overall supply (AS) of goods and services needed by members of the Palestinian community.

Keywords: Unemployment, inflation, Phillips curve, employment.

المقدمة:

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من اختلالات هيكلية بالغة الخطورة سببتها سبعة عقود من الاحتلال للأراضي الفلسطينية. ومن مظاهرها ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاد الفلسطيني للقوى العاملة, واعتماده الكبير على الأسواق الخارجية؛ لخلق فرص العمل التي تراجعت بشكل حاد في السنوات العشر الأخيرة؛ مما أدى إلى فقدان القوى العاملة الفلسطينية لفرص العمل المتاحة في الأسواق الخارجية, وزاد من تضخم البطالة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

ويعتبر موضوع البطالة, والتضخم من الموضوعات التي حظيت بالاهتمام والبحث في كافة الدول لاسيما المتقدمة, حيثُ إنَّ تخفيض البطالة في أي اقتصاد هدفٌ رئيسي؛ إلا أنَّهُ قد يتم تحقيقه على حساب أهداف أخرى, لاسيما هدف استقرار المستوى العام للأسعار. وتعددت النظريات الاقتصادية التي فسرت هاتين الظاهرتين, وعلاقتهما بعضهما ببعض, وقد شجعت دراسة فيليبس التي أظهرت وجود علاقة عكسية بين البطالة, والتضخم في الستينات الكثير من الاقتصاديين لدراسات علمية بين البطالة, والتضخم.

أهداف الدراسة:

تهدف إلى رسم السياسات الاقتصادية لصناع القرار الفلسطيني, والمساعدة في وضع خطط التنمية الاقتصادية من خلال:

1. توضيح الإطار النظري للعلاقة بين البطالة, والتضخم وفق منحنى فيليبس.
2. تقدير منحنى فيليبس في الاقتصاد الفلسطيني, واختبار مدى مطابقته لواقع الاقتصاد الفلسطيني ككل, وعلى اقتصادي الضفة الغربية, وقطاع غزة كل على حدة .
3. إبراز نوعية العلاقة بين البطالة, والتضخم في الاقتصاد الفلسطيني ككل, وفي اقتصادي الضفة الغربية, وقطاع غزة كل على حدة .
4. 4 - إظهار مدى قوة الارتباط بين البطالة, والتضخم في الاقتصاد الفلسطيني ككل, وفي اقتصادي الضفة الغربية , وقطاع غزة كل على حدة .
5. قياس الأثر المفاجئ للسببية (Granger) بين البطالة, والتضخم في الاقتصاد الفلسطيني ككل, وفي اقتصادي الضفة الغربية, وقطاع غزة كل على حدة .

مشكلة الدراسة:

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من وجود معدلات مرتفعة من البطالة, والتضخم, وما نتج عنهما من آثار اقتصادية, واجتماعية خطيرة على المجتمع الفلسطيني؛ لذا وجب ضرورة تتبع العلاقة بين البطالة, والتضخم في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية للفترة (2019/1997م) عبر دراسة قياسية باستخدام برنامج (Eviewes10)؛ لتقدير العلاقة بين البطالة, والتضخم, من ثم تتبعها في شطري المناطق الفلسطينية:(الضفة الغربية, وقطاع غزة) كل على حدة؛ لفصل الاحتلال الإسرائيلي بينهما جغرافياً,

وحدوث انقسام فلسطيني, وتمركز القرار الفلسطيني المركزي في الضفة الغربية, فيما تسيطر حركة حماس على قطاع غزة منذ منتصف عام2007م.

تساؤلات الدراسة:

مشكلة التضخم ليست المشكلة الوحيدة التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني بل رافقت معه حالة من الركود الاقتصادي, وانخفاض معدلات التوظيف, والنمو الاقتصادي. وفي هذه الدراسة نحاول الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:" ما مدى معنوية علاقة فيليبس, وتطابقها الفعلي مع حالة الاقتصاد الفلسطيني للفترة الزمنية (1997-2019م)؟" ويتفرع عن السؤال مجموعة الأسئلة الفرعية الآتية:

1. هل علاقة فيليبس بين البطالة, والتضخم محققة في الاقتصاد الفلسطيني ككل خلال فترة الدراسة وفي اقتصادي الضفة الغربية , وقطاع غزة كل على حدة ؟
2. ما هي قوة الارتباط بين البطالة, والتضخم في الاقتصاد الفلسطيني ككل, وفي اقتصادي الضفة الغربية, وقطاع غزة كل على حدة ؟
3. ما مدى تطابق المؤشرات الإحصائية التي تقيس العلاقة البطالة, والتضخم في الاقتصاد الفلسطيني ككل, وفي اقتصادي الضفة الغربية, وقطاع غزة كل على حدة ؟
4. هل يوجد أثر متبادل بين متغير التضخم, وبين متغير البطالة في الاقتصاد الفلسطيني ككل, وفي اقتصادي الضفة الغربية, وقطاع غزة كل على حدة ؟

أهمية الدراسة:

يُعدُّ موضوع البطالة, والتضخم من الموضوعات التي تهم صناع القرار الاقتصادي الفلسطيني في اتخاذ القرار السليم لمعالجة ظاهرة البطالة المتفاقمة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية, وفهم آلية تأثير معدلات التضخم على تخفيض معدلات البطالة وفق منحنى فيليبس إلى أدنى مستوى لها في الاقتصاد الفلسطيني المنهمك أصلاً نتيجة إجراءات الاحتلال الإسرائيلي العدوانية, واعتماده على المنح, والمساعدات الخارجية, وليس على الناتج المحلي الإجمالي(G) ,وتفسير النتائج الاقتصادية, والاحصائية المترتبة على هذه العلاقة؛ وهذا ما استدعاني لضرورة البحث في العلاقة بين معدلات البطالة, والتضخم في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

حدود الدراسة:

الحد الموضوعي: اقتصرت الدراسة في حده الموضوعي على العلاقة بين البطالة, والتضخم.

الحدود المكانية: طبقت الدراسة على اقتصاد مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ككل, ومن ثم على اقتصادي الضفة الغربية, وقطاع غزة كل على حدة ؟

الحدود الزمنية: اعتمدت الدراسة على سلسلة زمنية لظاهرتي: البطالة والتضخم للفترة(2019/1997م).

مصطلحات الدراسة:

التضخم (Inflation): هو ارتفاع المعدل العام للأسعار خلال فترة من الزمن, والتي تكون عادة سنة واحدة أو أكثر.(الجهاز المركزي , 2019).

البطالة(unemployment):"جميع الافراد الذين ينتمون لسن العمل (15 فأكثر), ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال, وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل, وقاموا بالبحث عنه بإحدى الوسائل المتاحة"(الجهاز المركزي ,2019).

الركود التضخمي (Stagflation): هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار المرافق للبطالة المتزايدة, وانخفاض مستويات الناتج القومي, ومعدلات نموه خلال فترة زمنية معينة" (زكي , 1986).

الدراسات السابقة للدراسة:

1- دراسة نادية عابد (2014):

هدفت الدراسة إلى تقدير معادلة منحنى فيليبس باستخدام بيانات حول البطالة والتضخم في العراق للفترة (1991-2011م). وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم للفترة (1991-2002)؛ حيثُ إنَّ زيادة في معدل التضخم بنقطة واحدة سيؤدي لانخفاض البطالة بمقدار (0.0047) نقطة في المتوسط, وإنَّ مرونة البطالة للتضخم (-0.035).أما الفترة (2003-2011) فوجدت العلاقة بينهما طردية, وظهور الركود التضخمي؛ بسبب مساهمة قطاع النفط بنسبة (70%) في تكوين (GDP), بينما لا يساهم في مكونات قوة العمل إلا بنسبة لا تتجاوز (2%)؛ مما جعل الاقتصاد العراقي خدمي.

2- دراسة ميلود واخرون (2018):

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر للفترة (2000-2015) دراسة قياسية, وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ما بين معدلات التضخم , ومعدلات البطالة في تلك الفترة, وهذا يتوافق مع منحنى فيليبس, حيثُ إنَّ زيادة معدلات البطالة بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم بواقع (0.277), وأنَّ معدل التحديد المعدل (24%) وهو ضعيف جداً؛ وفسرت الدراسة وجود أسباب أخرى تؤثر على التضخم في البطالة منها الكتلة النقدية, وعجز الموازنة المستمر, والتضخم المستورد , وتآكل قيمة الدينار الجزائري.

3- دراسة.Umoru and Anyiwe (2013) :

هدفت الدراسة الى اختبار ديناميكيات البطالة والتضخم في دولة نيجيريا باستخدام نموذج تصحيح الخطأ لفترة 27 سنة, وأوضحت النتائج التطبيقية للدراسة وجود تضخم ركودي في الاقتصاد النيجيري خلال فترة الدراسة .لذا وجدت علاقة طردية بين معدلات البطالة و معدلات التضخم منذ سنة 1986 ,مما يبطل فرضية منحنى فيلبس للعلاقة بين البطالة والتضخم في نيجيريا. و توصلت الدراسة الى العوامل المحتملة المسببة للتضخم الركودي في نيجيريا المتمثلة في تبني استهداف التضخم مما يسهل التوقعات التضخمية, و تواجد فائض كبير في اليد العاملة في البلد مما يؤدي إلى جمود في سوق العمل وهيكل الأجور في الاقتصاد النيجيري.

قدمت الدراسة لمواجهة هذه الظاهرة عدة توصيات تمثلت في :العمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي أكثر من عرض النقود, زيادة إقراض البنك المركزي للقطاعات الحقيقية للاقتصاد, السماح لمعدلات الفائدة بالانخفاض, وضبط نمو النقود من أجل دفع النمو الاقتصادي, وأيضا على الحكومة خلق صناعات تحويلية خاصة وأن 70 %من قوة عمل البلد يعملون في الزراعة كنشاط اقتصادي رئيسي لسكان نيجيريا.

4- دراسة Fumitaka & Munir (2014) :

هدفت الدراسة إلى التحليل القياسي للعلاقة بين معدل البطالة, ومعدل التضخم في الدولة النامية بصفة عامة وماليزيا بصفة خاصة, وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم في ماليزيا, وبالتالي؛ فإنَّ نتائج هذه الدراسة تدعم صحة فرضيةCurve Phillips .

5- دراسة : Sargent (1978) :

تناولت الدراسة اختبار العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة في الاقتصاد الأمريكي, وتوصلت الدراسة إلى أنَّ أثر زيادة معدل التضخم أدى إلى تخفيض معدلات البطالة , وتعتبر حالة اقتصادية وقتية, وليست دائمة في الأجل القصير, ومستقلة تماماً في الأجل الطويل.

التعقيب على الدراسات السابقة:

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة على توضيح العلاقة بين البطالة والتضخم لسلسلة زمنية, ومن ثم مقارنة نتائج هذه الدراسات بفرضية Curve Phillips , التي أظهرت وجود علاقة عكسية بين معدلات البطالة , ومعدلات التضخم خلال فترات الدراسة باستثناء السلسلة الزمنية الممتدة الفترة (2003-2011) في الاقتصاد العراقي, ومن (1973-1979) فقط لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDEحيثُ أوجدت العلاقة ظاهرة الركود التضخمي كما وجدت, واتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة في طرق قياس هذه العلاقة بينما استرشدت الدراسة الحالية ببعض الدراسات السابقة التي تناولت نموذج الانحدار الخطي البسيط, وإجراء الاختبارات الملائمة, إلا أنَّ هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة في مجال التطبيق, حيثُ تم تطبيق الدراسة الحالية على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1997-2019م), بينما الدراسات السابقة تم تطبيقها في بيئات اقتصادية وثقافية مختلفة, ونتوقع أن تختلف النتائج عند اختبار الفرضيات في الدراسة الحالية والتي تم اختبارها في بيئة اقتصادية مختلفة, وفي فترة زمنية مختلفة.

الإطار النظري للدراسة:

أ. الخلفية التاريخية للعلاقة بين البطالة والتضخم :

لقد كان أول من تطرق إلى هذه العلاقة بشكل واضح المفكر النيوكلاسكي Fischer Irving سنة 1926, حيثُ بيّن أنَّ هناك معضلةParadoxe , تتلخص أنَّ العوامل التي تسهم في زيادة معدلات التضخم ,مثل: العجز المتراكم, وتزايد الكمية النقدية ستترك المتغيرات الحقيقية ,مثل: التشغيل والناتج نمو كتلة الأجور النقدية قانون أكيون الطلب الإجمالي منحنى فيلبس نمو((RGDP دون أي تأثير. ولا شك بأنَّ عدم انتشار الفكرة في بداية الأمر كانت مناقضة للتحليل الكلاسيكي السائد آنذاك ,(معروف , 2005) .

كانت عدة محاولات عام 1936 من طرف Timbergen , كذلك في عام 195 كانت محاولة من قبل Klein ,ومن ثم تم رسم Brown سنة 1955 ,وSultan سنة 1957 هذه العلاقة في شكل انتشاري, وبياني , ورغم هذه الجهود المتطورة آنذاك إلا أنَّ ظهور التحليل الحقيقي بدأ مع الاقتصادي النيوزلندي " A.W. Philips " سنة 1958.

1. التحليل الوصفي لمنحنى Philips Curve :

قام فيلبس في سنة 1958م بنشر دراسة مصممة في مجلة (Economics,issue135) حول العلاقة التاريخية التي تربط ما بين معدل البطالة (U), ومعدل التغير السنوي في الأجور النقدية (W/WΔ)؛ إذ بين من خلال دراسة قياسية لسلسلة إحصائية أجراها على الاقتصاد الإنجليزي(المملكة المتحدة) للفترة الممتدة (1957-1861) وجود علاقة تربط بين هذين المتغيرين عبر مسار زمني طويل, وتوصل إلى أنَّ معدل التغير في الأجور النقدية دالة غير خطية, ومتناقصة, ومرتبطة عكسياً مع معدل البطالة. طور هذا المنحنى حتى أصبح يستخدم في رسم السياسات الاقتصادية للدولة(Phillips,1958).

يرتكز نموذج فيليبس على الفرضيات الكينزية, التي افترضت التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج في الاقتصاد الوطني, وكذلك إمكانيات التعديل بين العرض, والطلب بواسطة الكميات عوضاً عن فرضية الأسعار المرنة التي تفترضها مدرسة نيو كلاسيك. ويستمد التفسير الكينزي لمنحنى فيليبس من الأثر السلبي لاتجاه تفسير مستوى الأجور بواسطة معدل

البطالة؛ حيثُ إنَّ الزيادة المضطردة في نمو الأجور الاسمية تؤدي إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية, التي تؤدي إلى تسريح العمال, ومن ثم ازدياد معدلات البطالة(موسوي, 2001).

أصبح منحنى فليبس أهم الأدوات المستخدمة في النظرية الكينزية؛ لأَنَّ ارتفاع معدلات البطالة ترتبط في زيادة الطلب الفعلي لما يتجاوز العرض المحقق من السلع و الخدمات في التوظيف الكامل كعناصر الإنتاج , و يستدعي ذلك وجود معدلات البطالة إلى أدنى معدل سنوي لها؛ أي: المفاضلة بين التضخم والبطالة (السرت , 2008).

الانتقادات الموجهة لمنحنى فيليبس:

على الرغم من مصداقية النظرية العلمية التي تمتع بها منحنى فيليبس خلال فترة دراسته, وبقيت على حالها حتى أواخر السبعينات, وبداية الثمانينات حيثُ تعرضت المصداقية لاهتزاز شديد, حيثُ لوحظ ارتفاع متزايد ومستمر في المستوى العام للأسعار في الوقت الذى ترتفع بشكل متزايد معدلات البطالة؛ مما شكل انتقادات شديدة لهذا المنحنى, وقصوره على تفسير متزامن لمعدلات البطالة والتضخم معًا أو ما يسمى بالركود الاقتصادي (Stagflation) خلال فترة الركود الاقتصادي التي عاشتها الولايات المتحدة الامريكية عقب حظر النفط في عام 1973؛ مما استدعى بعض الاقتصاديين لإجراء تعديلات على فيليبس وسمى "منحنى فيليبس المعدل ", و هو شائع الاستخدام في وقتنا الحاضر و قد جذب انتباه الكثير من صانعي السياسات الاقتصادية (Sobry,1996).

حيثُ برزت ظاهرة الركود التضخمي في مطلع السبعينات(القرن الماضي)لتزيد من الشكوك التي أثيرت حول عدم صحة منحنى فيليبس عندما بدأت الدول المتقدمة تعاني من ظاهرة تزامنت فيها معدلات بطالة عالية مصحوبة بمعدلات تضخم مرتفعة (الوزني , 1999).

كما ظهر تفسير آخر مفاده أَنَّ العلاقة العكسية بين معدل التضخم, ومعدل البطالة علاقة مؤقتة وليست ثابتة, ففي الأجل الطويل لا يمكن التأكيد على أَنَّ التضخم سوف يؤدي إلى حدوث انخفاض دائم في معدل البطالة (زكي , 1998).

2. التحليل البياني لمنحنى "Philips Curve": الشكل الآتي (1) يوضح العلاقة العكسية بين معدل البطالة, ومعدل التضخم.

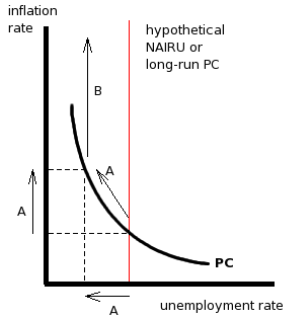

الشكل (1) يوضح العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم

نلاحظ من الشكل السابق وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة والتي يعبر عنها منحنى فيليبس"Philips Curve"؛ أي: أَنَّ كل نقطة عليه تعني مستوى معين من البطالة, وما يقابله من التضخم. وعلى الحكومة أن تختار أي نقطة من التوليفات المختلفة الواقعة على المنحنى؛ لكي تضع السياسات المناسبة بشأن الاستقرار الاقتصادي, والتوظيف على مستوى الاقتصاد الوطني. لذا تم التوصل إلى وجود دالة متناقصة بين المؤشرين. يعني وجود علاقة تبادلية عكسية بين معدل ارتفاع الاجر الاسمي, ومعدل البطالة (دانيال , 1992).

3. التحليل الرياضي لمنحنى فيليبس: تمت صياغة معادلة منحنى فيليبس كما يلي:

يعبر معدل ارتفاع الأجور عنه بالشكل (W_{to})هو أجر الفترة الحالية, (W_t)هو أجر الفترة السابقة.

$$w^* = \left(\frac{w_{t-w_{to}}}{w_{to}}\right) \quad (1)$$

ولنجعل (u*) تمثل معدل البطالة الطبيعي, ومنه يمكن كتابة منحنى فيليبس على النحو الآتي:

$$w^* = -e(u - u^*)$$

$$\left(\frac{w_t \quad - w_{to}}{w_{to}}\right) = -e(u - u^*) \quad (2)$$

بالتعويض معادلة 2 في معادلة 1 نحصل على :

$$w_t = w_{to}\left(1 - e(u - u^*)\right) \quad (3)$$

لكي ترتفع الأجور فوق مستواها السابق, يجب على معدل البطالة أن ينخفض تحت معدله الطبيعي أي ($u < u^*$).

كما تنص نظرية فليبس على أنَّ العلاقة ما بين البطالة والتضخم عكسية, وطبيعة العلاقة بينهما هي مقلوب كما صيغت بالصيغة الدالة $\left(\frac{1}{x}\right)$ حسب تمثيل الدالة والتي تأخذ شكل القوس ؛أي: أنَّها ليست خطية, ولذلك فقد أخذنا المتغير المستقل كدالة عكسية قبل بداية تقدير نموذج معادلة فيليبس, والتي تكون على الشكل الآتي:

$$Y = \alpha + \beta\left(\frac{1}{inf}\right) \quad (4)$$

بحيثُ يكون لدينا

$$U = \alpha + \left(\frac{1}{inf}\right) \quad (5)$$

نفترض أن

$$\left(\frac{1}{inf}\right) = INF \quad (6)$$

وعليه ستصبح الدالة بالشكل الآتي:

$$U = \alpha + \beta INF + e \quad (7)$$

ب. تطورمعدلات البطالة والتضخم في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية:

تعتبر البطالة إحدى المعضلات الرئيسية التي تواجه الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م والمتمثلة في الضفة الغربية, وقطاع غزة, والقدس الشريف؛ فالاقتصاد الفلسطيني يعاني من مشكلة بطالة مزمنة؛ نتيجة وجود تشوهات بنيوية غير قادرة على امتصاص القوى العاملة الجدد إلى سوق العمل, إضافةً لفقدانه القوى العاملة الفلسطينية لفرص العمل المتاحة في الدول العربية وإسرائيل, فالعنصر البشري يعتبر من المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية في فلسطين, وفقدانه من العملية التنموية يدخل الاقتصاد في حلقة الفقر المفرغة التي تعاني منها مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية حالياً.

تعتبر أزمة التشغيل في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية, أزمة بنيوية في تركيبة الاقتصاد الفلسطيني؛ لاعتماده بشكل كبير علي الاقتصاد الإسرائيلي , وعلى المنح والمساعدات الأجنبية (شيخ العيد , 2013).

شكلت أسعار السلع والخدمات السلة المؤثرة على القدرة الشرائية للمواطن الفلسطيني. متمثلة في العرض من السلع والخدمات المختلفة لاسيما الغذائية, ومشتقات النفط, ومواد البناء, وجميعها تحكمها عوامل خارجية , أكثر من العوامل الداخلية؛ يعزى ذلك إلى عدة اعتبارات أهمها:

1. تقلبات أسعار السلع دولياً.
2. التغير في أسعار العملات الأجنبية لاسيما الدولار الأمريكي.
3. تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي, وما ينتج عنه من تضخم مستورد.

4. تذبذب أسعار الشيكل الإسرائيلي (العملة المتداولة في السوق الفلسطيني) مقابل العملات الأجنبية.
5. غياب عملة فلسطينية للتداول في السوق الفلسطيني بسبب رفض الاحتلال الإسرائيلي.

جدول (1) معدلات البطالة والتضخم في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية(1997-2019)

متوسط الفترة	مناطق السلطة (%)		الضفة الغربية (%)		قطاع غزة (%)	
	البطالة	التضخم	البطالة	التضخم	البطالة	التضخم
2007-1997	21.5	4.1	18.52	0.39	28.6	3.30
2019-2008	26.21	2.4	17.91	0.25	41	1.94

البيانات تم احتسابها من قبل الباحث بناء على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

المرحلة الأولى :تطور معدلات البطالة والتضخم للفترة (1997-2007)

1. تطور معدلات البطالة:

تذبذب معدلات البطالة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية من فترة إلى أخرى وفق جدول رقم (1) حتى بلغ معدلها العام (21.5%) خلال الفترة, وانعكس ذلك جلياً في معدلات البطالة في الضفة الغربية, وقطاع غزة؛ فكانت (18.5%),(28.6%) على التوالي؛ يعزى ذلك إلى عدوانية الإجراءات الإسرائيلية التي اتخذت عند اندلاع انتفاضة الأقصى في الربع الأخير من عام 2000م, والمتمثلة في تقييد دخول المواد الخام إلى المشاريع الفلسطينية المختلفة ,منع دخول العمال الفلسطينيين إلى عملهم في إسرائيل, وإغراق الأسواق الفلسطينية بالمنتوجات الإسرائيلية الجاهزة للاستهلاك الآدمي, إلى جانب تذبذب أسعار الشيكل الإسرائيلي(العملة المتداولة محلياً) مقابل الدولار الأمريكي, وتقطيع أوصال محافظات قطاع غزة عن بعضها ببعض, وإغلاق المعابر البرية, والجوية بين الفينة والأخرى, إضافة إلى عدم السماح لدخول الصيادين إلى البحر مسافات طويلة تحت حجج أمنية واهية. وزاد الاحتلال من قبضته الحديدية على مكونات الاقتصاد الفلسطيني؛ مما أدى إلى تناقص تدريجي (GDP)مع مرور الزمن, وأدى إلى تفاقم معدلات البطالة, واشتدت الأزمة الاقتصادية, وبلغت ذروتها في منتصف عام 2007م عند حدوث انقسام فلسطيني – فلسطيني, وتشكيل حكومتين: إحداهما في الضفة الغربية, والأخرى في قطاع غزة.

والبيانات تم احتسابها من قبل الباحث بناء على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

2. تطور معدلات التضخم:

نلاحظ من جدول (1) أَنَّ هناك ارتفاع في معدلات التضخم في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية حيثُ بلغ متوسطها العام (4.1%) خلال الفترة ؛ يعزى ذلك إلى ضعف الاستثمارات الداخلية, والخارجية, وتزايد حجم الضرائب على السلع والخدمات لاسيما مشتقات النفط ؛ مما انعكس ذلك جلياً على مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية كل على حدة حيثُ بلغت معدلات التضخم (0.39%) في الضفة الغربية, (3.30%) في قطاع غزة؛ يعزى ذلك إلى وجود تضخم مستورد من التجارة الخارجية , والتعامل في التجارة الداخلية بالعملة الإسرائيلية المتداولة في السوق الفلسطيني, إضافةً إلى انعكاس التضخم في إسرائيل على التضخم في شطري مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية, وتذبذب أسعار العملات المتداولة في السوق الفلسطيني, والتي تتمثل في (الشيكل الإسرائيلي, والدينار الأردني, والدولار الأمريكي) في ظل غياب عملة فلسطينية للتداول في السوق الفلسطيني.

المرحلة الثانية: تطور معدلات البطالة والتضخم للفترة (2008-2019)

1. تطور معدلات البطالة:

نلاحظ من الجدول رقم (1) أَنَّ معدلات البطالة قد ارتفعت على مدار الفترة حيثُ ارتفع متوسطها العام من (21.5%) إلى (26.2%)؛ أي: بزيادة ملحوظة بمعدل (4.7%), وقد انعكس ذلك جلياً على معدلات البطالة في محافظات قطاع غزة إذ ارتفعت معدلاتها من (28.6%) إلى (41%)؛ أي: بزيادة قدرها (12.4%)؛ يعزى ذلك إلى الانقسام الفلسطيني الذي حدث

في منتصف عام 2007م, ومازال مستمرًا دون الوصول إلى وحدة وطنية فلسطينية رغم جولات المفاوضات المتكررة بين الفلسطينيين. وقد أثر الانقسام الفلسطيني سياسياً, واقتصادياً على المجتمع الفلسطيني بالسلب على كافة الأصعدة السياسية, والاقتصادية, والاجتماعية. إضافةً إلى العدوان الإسرائيلي المتكرر على البنية التحتية الاقتصادية لقطاع غزة, ووجود حصار, وإغلاق مشدد من قبل الاحتلال الإسرائيلي على كافة المنافذ الحدودية سواء بشكل مباشر, أو بشكل غير مباشر إلى جانب تذبذب أسعار الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي, وصعوبة إدخال المواد الخام للصناعات المحلية, ولقطاع الإنشاءات والزراعة, وعدم السماح للعمال الفلسطينيين بالعمل داخل قطاع غزة.

أما في الضفة الغربية فقد انخفضت معدلات البطالة من (18.5%) إلى (17.9%)؛أي: بمعدل انخفاض(0.06%), وهي نسبة ضئيلة جداً؛ يعزى ذلك إلى تشغيل (120) ألف عامل في داخل إسرائيل, إلى جانب فتح المعابر الحدودية بشكل دائم, وتسهيل إدخال المواد الخام, إضافةً إلى وجود حواجز عسكرية احتلالية إسرائيلية بين محافظات الضفة الغربية, وتهويد الأراضي الفلسطينية, وتجريف الأراضي المزروعة ,ونقل مركزية قرار المؤسسات العامة من قطاع غزة إلى الضفة الغربية أثر حدوث الانقسام الفلسطيني.

2. معدلات التضخم:

نلاحظ وفق الجدول(1) وجود انخفاض شديد في المعدل العام للتضخم لمتوسط الفترة (2008-2019) في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية حيثُ بلغت (2.4%)؛أي: انخفضت بمقدار (1.7%) مقارنة لمتوسط الفترة (1997-2007)؛ يعزى ذلك إلى تأثر الأسعار المتداولة محلياً بالأسعار العالمية لاسيما الدولار الأمريكي. وانعكس ذلك الانخفاض على الضفة الغربية إذ انخفضت من (0.39%) لمتوسط الفترة (1997-2007) إلى (0.25%) لمتوسط الفترة (2008-2019)؛ أي:انخفضت بمقدار (0.14%), بينما في قطاع غزة فقد انخفضت من (3.30%) لمتوسط الفترة (1997-2007) إلى (1.94%) لمتوسط الفترة (2008-2019)؛ أي: انخفضت بمقدار (1.36%)؛ يعود ذلك إلى تهرب الاحتلال الإسرائيلي من استحقاقات اتفاق باريس الاقتصادي الناظم للعلاقة الاقتصادية بين منظمة التحرير الفلسطينية, والاحتلال الإسرائيلي في عام 1994, والتي تنص على ضرورة خفض الاحتلال الاسرائيل لمشتقات النفط في حالة انخفاض أسعار البترول عالمياً إلى (30%) في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية إلا أنَّ الاحتلال الإسرائيلي اكتفى بتخفيضها إلى (10%) في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. علماً بأنَّ عوائد مشتقات النفط وضرائبها تعتبر من أهم الموارد المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية, والعمود الفقري لتحديد مستوى المعيشة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية, وكذلك قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي باحتجاز أموال المقاصة بين الفنية , والأخرى التي تجبيها سلطات الاحتلال من المواطنين الفلسطينيين من التجارة الخارجية لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية مقابل عمولة تحت حجج أمنية واهية.

إجراءات الدراسة:

تتمثل إجراءات الدراسة الحالية وطريقتها في الآتي:

منهج الدراسة :

المنهج الاستنباطي: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي, والمتمثل في الإطار النظري لعلاقة البطالة والتضخم في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية, وفي شطري المناطق الفلسطينية:(الضفة الغربية, وقطاع غزة) كل على حدة.

المنهج الاستقرائي: يستخدم الأدوات الإحصائية من أجل تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بمعدلات البطالة, ومعدلات التضخم الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية, وفي شطري المناطق الفلسطينية:(الضفة الغربية, وقطاع غزة) كل على حدة.

المنهج القياسي: استخدم الباحث برنامج (Eviews10)؛ لمعالجة البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني, وتقدير دالة الانحدار الخطي البسيط بين البطالة, والتضخم في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية, وفي شطري المناطق الفلسطينية:(الضفة الغربية, وقطاع غزة) كل على حدة.

مجتمع الدراسة:

اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة .

عينة الدراسة:

مسح شامل للبيانات الاقتصادية السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019) ,(البطالة والتضخم).

أداة الدراسة:

سلسلة زمنية لظاهرتي: البطالة والتضخم للفترة(2019/1997م).

الإطار التطبيقي للدراسة:

تنص نظرية فليبس على أَنَّ العلاقة ما بين البطالة والتضخم عكسية, وطبيعة العلاقة بينهما هي مقلوب الدالة $\left(\frac{1}{x}\right)$ $Y = a + b$ حيثُ إِنَّ النموذج غير خطي بسيط, وبسبب المشاكل الإحصائية سنفترض أَنَّ النموذج خطي بسيط .

صياغة النموذج القياسي :

تم صياغة النموذج القياسي ليعبر عن متغير التضخم, ومدى تأثيره في معدلات البطالة في الاقتصاد الفلسطيني عامة, وعلى اقتصاد الضفة الغربية, وقطاع غزة كل على حدة خلال الفترة الزمنية (1997-2019) حيثُ يعالج بيانات سلسلة زمنية سنوية صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تحوي على (23) مشاهدة وفق المعادلة الآتية:

$$U_t = f(INF_t) \qquad (8)$$

بناءً على المعادلة (8) السابقة أَنَّ هناك متغيراً تابعاً (U_t) ويرمز إلى معدلات البطالة. وهناك متغير مستقل (INF) ويرمز إلى معدلات التضخم. و أخذ قيم المتغيرين التابع والمستقل كنسب مئوية.

تم استعمال الصيغة اللوغاريتمية لما لها أهمية بالغة في تقدير النماذج القياسية؛ كونها تعطي المرونات طويلة الأجل للمتغير المستقل (INF), وتأثيره على المتغير التابع (U)؛ وتقلل من تشتت البيانات , لاستقراريه السلسلة الزمنية للمتغيرين (البطالة والتضخم), ولتحويل العلاقة غير خطية إلى علاقة خطية, كما تمكننا إلى استخدام طريقة المربعات الصغرى(OLS) العادية ؛ لتقدير معالم المعادلة. ولتصبح الدالة تمثل نموذج الانحدار البسيط الآتي :

$$LNU_t = a + b_0 LN\ INF_t + e_t \qquad (9)$$

حيثُ إِنَّ:

(U) العامل التابع : معدل البطالة, (LN) تمثل اللوغارتيم , (INF) العامل المستقل: معدل التضخم, (a) الحد الثابت. (e) المتغير العشوائي, (b_0) معامل خط الانحار لمعامل التضخم بالنسبة لمعدل البطالة.

أولاً: تقدير دالة الانحدار البسيط في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية:

1. تقدير النموذج للعلاقة بين معدلات التضخم والبطالة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية

جدول (2) : يوضح العلاقة بين معدلات التضخم والبطالة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية

Variable	coefficient	Prob.	D.W	R^2	F	R^{-2}	Breusch-Godfrey LM Test:	Heteroscedasticity Tests	
								ARCH	White

C	3.231	0.000	0.891	0.197	5.152	0.158	12.24	5.75	4.09
LNINF	-0.104	0.033			(0.033)				

المصدر : اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (10) Eveiwes

يكون تقدير النموذج في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية كما يلي:

$$LNU_t = 3.231 - 0.104\, LNINF_t + e_t$$

يتبين من نتائج التقدير الواردة في الجدول (2) النقاط الآتية:

- النموذج مقبول اقتصادياً حيثُ إنَّ إشارة معامل الانحدار سالبة $\frac{dU}{dINF} = -0.104$.و هذا يتوافق مع منحنى فيليبس الذي يبين وجود العلاقة العكسية الدائمة بين معدل البطالة, ومعدل التضخم. يعني زيادة تغير التضخم بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض البطالة بواقع (10.4%) وحدة.
- تعتبر القدرة التفسيرية للنموذج ضعيفة بالنظر إلى قيمة (Adjusted R- Squared) معامل التحديد المعدل إذ يفسر بأَنَّ (15.8%) من التغيرات الحاصلة في التضخم في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية سببها ارتفاع معدل البطالة , في حين تعود (84.2%) من التغيرات الحاصلة فيه تعود لأسباب أخرى.
- من حيثُ الشروط الرياضية يملك النموذج المقدر المعنوية الكلية بالنظر إلى قيمة الاحتمال المرفقة بقيمة (إحصائية فيشر Prob (F-statistic حيثُ بلغت 0.033 <0.05, ويملك المعنوية الجزئية بالنظر إلى الاحتمال المرفق بإحصائية ستوددن Prob (T- statistic) المحسوبة للمتغير المستقل (INF) حيثُ بلغت 0.00 <0.05
- يمكن اعتبار الحد الثابت(c) دالاً إحصائياً, ومعنوياً غير مساو للصفر؛ لكون فرضية العدم معدومة ($H_0 \neq 0$), وقبول الفرضية البديلة ($H_1 = 1$) حيثُ بلغ (3.231) .
- اختبار دربن واطسون(DW) : نجد أنَّ قيمة الارتباط الذاتي (P>0), وعليه نرفض فرضية العدم, ونقبل الفرضية البديلة؛أي: وجود ارتباط ذاتي موجب من الدرجة الأولى للعلاقة بين البطالة, والتضخم في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية حيثُ إنَّ 1.26=d_l<0.89.
- Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:تم تعديل مشكلة الارتباط المتسلسل بإدراج نموذج انحدار ذاتي من الدرجة السابعة .

. LM=12. 24<12.59 ($LNINF^6$;0.05;6)

- Heteroscedasticity Test: ARCH: نجد أنَّ التباين الشرطي للأخطاء ثابتاً في نموذج الانحدار الخطي البسيط , وعليه نقبل فرضية العدم , حيثُ إنَّ :

. LM= 5.75<5.99 ($LNINF^2$;0.05;2)

- Heteroskedasticity Test: White: نجد تحقق فرضية تجانس تباين الأخطاء لدى التضخم في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية, وعليه نقبل فرضية العدم ؛أي: بقي التوزيع الاحتمالي للمتغير العشوائي ثابتاً لكل قيم التضخم في نموذج الانحدار الخطي البسيط, حيثُ إنَّ:

LM=4. 09<5.99 ($LNINF^2$; 0.05; 2)

2. العلاقة السببية بين معدلات التضخم والبطالة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية

جدول رقم (3) يوضح العلاقة السببية بين معدلات التضخم والبطالة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية

Null Hypothesis:	Lags	Obs	F-Statistic	Prob.
LN INF does not Granger Cause LN U	1	22	6.050	0.023
LN U does not Granger Cause LN INF			0.012	0.913
LN INF does not Granger Cause LN U	2	21	2.527	0.112

LN U does not Granger Cause LN INF	0.151	0.860

المصدر : اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (10) Eveiwes

- بين اختبار السببية (Granger) كما هو موضح في جدول (3) وجود أثر بين متغير التضخم, وبين متغير البطالة عند الفجوة الأولى بتباطؤ عام واحد ذات اتجاه واحد يتجه من التضخم إلى البطالة, حيثُ بلغت قيمة F للعلاقة السببية (6.050),بقيمة احتمالية (0.05>0.023)؛ وهذا يعني أَنَّ التغير في التضخم يؤثر على التغير في البطالة في الاقتصاد الفلسطيني, أما فيما يتعلق باتجاه العلاقة بين البطالة والتضخم عدم وجود علاقة سببية بينهما حيثُ بلغت قيمة F (0.012), بقيمة احتمالية (0.913> 0.05)؛ وهذا يعني أَنَّ التغير في البطالة لا يؤثر على التغير في التضخم في الاقتصاد الفلسطيني, وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية؛ يعزى ذلك إلى أَنَّ التضخم في الاقتصاد الفلسطيني هو تضخم مستورد, كونه اقتصاداً خدمياً وليس إنتاجياً, واستهلاكياً يعتمد على الواردات بدرجة كبيرة. لذا لا تؤثر البطالة على التضخم.

- بين اختبار السببية (Granger) كما هو موضح في جدول (3) عدم وجود أثر بين متغير التضخم, وبين متغير البطالة عند الفجوة الثانية بتباطؤ عامين ذات اتجاهي, فالاتجاه الأول يتجه من التضخم إلى البطالة, حيثُ بلغت قيمة F للعلاقة السببية (2.527),بقيمة احتمالية (0.05>0.112)؛ وهذا يعني أَنَّ التغير في التضخم لا يؤثر على التغير في البطالة في الاقتصاد الفلسطيني, أما فيما يتعلق باتجاه العلاقة بين البطالة والتضخم؛ فاتضح أيضاً عدم وجود علاقة سببية بينهما حيثُ بلغت قيمة F (0.151), بقيمة احتمالية (0.860> 0.05)؛ وهذا يعني أَنَّ التغير في البطالة لا يؤثر على التغير في التضخم في الاقتصاد الفلسطيني, وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية؛ يعزى ذلك إلى أَنَّ التضخم في الاقتصاد الفلسطيني هو تضخم مستورد, إضافةً لغياب السياسة النقدية الفلسطينية؛ ولغياب العملة الفلسطينية, وكونه يعتمد على الواردات بدرجة كبيرة, وأَنَّ هناك ثلاث عملات متداولة في الاقتصاد الفلسطيني:(الدولار الأمريكي, والشيكل الإسرائيلي, والدينار الأردني). إضافةً للحصار الإسرائيلي, وتهويد الأراضي الفلسطينية.

ثانياً: تقدير دالة الانحدار البسيط في الضفة الغربية:

1. تقدير النموذج للعلاقة بين معدلات التضخم والبطالة في مناطق الضفة الغربية:

جدول رقم (4) يوضح العلاقة بين معدلات التضخم والبطالة في مناطق الضفة الغربية

Variable	Coeff.	Prob.	D.W	R^2	F	R^{-2}	Breusch-Godfrey LM Test	Heteroscedasticity Tests	
								ARCH	White
C	2.884	0.000	0.658	0.005	0.113	-0.041	17.28	11.459	4.197
LNINF	-0.010	0.739			(0.739)				

المصدر : اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (10) Eveiwes

تم تقدير النموذج في الضفة الغربية على النحو التالي :

$$LNU_t = 2.884 - 0.010LNINF_t + e_t$$

تبين من نتائج التقدير الواردة في الجدول (4) النقاط الآتية:

- النموذج مقبول اقتصادياً حيثُ إنَّ إشارة معامل الانحدار سالبة $\frac{dLNU}{d\ LN\ INF}$= -0.010, وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية التي تبين وجود العلاقة العكسية الدائمة بين معدل البطالة , ومعدل التضخم وفق منحنى فيليبس . يعني زيادة تغير التضخم بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض البطالة بواقع (1%) وحدة.

- تعتبر القدرة التفسيرية للنموذج ضعيفة جداً بالنظر إلى قيمة (Adjusted R- Squared) معامل التحديد المعدل إذ يفسر بأَنَّ (-4%) من التغيرات الحاصلة في التضخم في الضفة الغربية سببها ارتفاع معدل البطالة في حين تعود (104%) من التغيرات الحاصلة فيه لأسباب أخرى, وهذا يدلل على أنَّهُ لا توجد أي علاقة بينهما إطلاقاً.

- من حيثُ الشروط الرياضية لا يملك النموذج المقدر المعنوية الكلية بالنظر إلى قيمة الاحتمال المرفقة بقيمة احصائية فيشر Prob(F-statistic) حيثُ بلغت 0.05 <0.739, ولا يملك المعنوية الجزئية بالنظر إلى الاحتمال المرفق بإحصائية ستوددن Prob ((T- statistic المحسوبة للمتغير المستقل (INF) حيثُ بلغت 0.05 <0.739.

- يمكن اعتبار الحد الثابت(c) دالاً إحصائياً, ومعنوياً غير مساو للصفر؛ لكون فرضية العدم معدومة ($H_0 \neq 0$), وقبول الفرضية البديلة ($H_1 = 1$) حيثُ بلغ 2.884 .

- اختبار دربن واطسون(W.D) : نجد أَنَّ قيمة الارتباط الذاتي (P>0), وعليه نرفض فرضية العدم , ونقبل الفرضية البديلة؛ أي: وجود ارتباط ذاتي موجب من الدرجة الأولى للعلاقة

بين البطالة والتضخم في الضفة الغربية حيثُ 1.26=d_l < 0.658

- Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

تم تعديل مشكلة الارتباط المتسلسل بإدراج نموذج انحدار ذاتي من الدرجة العاشرة

LM=17.28< 18.31 ($LNINF^{10}$; 0.05; 10)

- Heteroscedasticity Test: ARCH:

نجد أنَّ التباين الشرطي للأخطاء ثابت في نموذج الانحدار الخطي البسيط, وعليه نقبل فرضية العدم.

LM=11.459< 15.51 ($LNINF^{8}$;0.05;8)

- Heteroscedasticity Test: White:

نجد تحقق فرضية تجانس تباين الأخطاء لدى التضخم في الضفة الغربية, وعليه نقبل فرضية العدم ؛أي: بقي التوزيع الاحتمالي للمتغير العشوائي ثابتاً لكل قيم التضخم في نموذج الانحدار الخطي البسيط, حيثُ إِنَّ:

LM=4.197< 5.99 ($LNINF^{2}$;0.05;2)

2. العلاقة السببية بين معدلات التضخم والبطالة في الضفة الغربية :

جدول رقم (5) يوضح العلاقة السببية بين معدلات التضخم والبطالة في مناطق الضفة الغربية

Null Hypothesis:	Lags	Obs	F-Statistic	Prob.
LN INF does not Granger Cause LN U	1	22	0.113	0.740
LN U does not Granger Cause LN INF			0.001	0.971
LN INF does not Granger Cause LN U	2	21	1.638	0.225
LN U does not Granger Cause LN INF			0.003	0.996

المصدر : اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (10) Eveiwes

- بين اختبار السببية (Granger) كما هو موضح في جدول (5) عدم وجود أثر بين متغير التضخم, وبين متغير البطالة عند الفجوة الأولى بتباطؤ عام فالاتجاه الأول يتجه من التضخم إلى البطالة, حيثُ بلغت قيمة F للعلاقة السببية (0.113),بقيمة احتمالية (0.740>0.05)؛ وهذا يعني أَنَّ التغير في التضخم لا يؤثر على

التغير في البطالة في اقتصاد الضفة الغربية , أما الاتجاه الثاني فيما يتعلق باتجاه العلاقة بين البطالة والتضخم عدم وجود علاقة سببية بينهما حيثُ بلغت قيمة F (0.001), بقيمة احتمالية (0.971> 0.05)؛ وهذا يعني أنَّ التغير في البطالة لا يؤثر على التغير في التضخم في اقتصاد الضفة الغربية, وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية؛ يعزى ذلك إلى أنَّ التضخم في اقتصاد الضفة الغربية هو تضخم مستورد, كونه اقتصاداً خدمياً وليس إنتاجياً, واستهلاكياً, وارتباطه بالاقتصاد الإسرائيلي .

- بين اختبار السببية (Granger) كما هو موضح في جدول (5) عدم وجود أثر بين متغير التضخم, وبين متغير البطالة عند الفجوة الثانية بتباطؤ عامين يتجه من التضخم إلى البطالة, حيثُ بلغت قيمة F للعلاقة السببية (1.638),بقيمة احتمالية (0.225>0.05)؛ وهذا يعني أَنَّ التغير في التضخم لا يؤثر على التغير في البطالة في اقتصاد الضفة الغربية , أما فيما يتعلق باتجاه العلاقة بين البطالة والتضخم عدم وجود علاقة سببية بينهما حيثُ بلغت قيمة F (0.003), بقيمة احتمالية (0.996> 0.05)؛ وهذا يعني أَنَّ التغير في البطالة لا يؤثر على التغير في التضخم في اقتصاد الضفة الغربية , وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية؛ يعزى ذلك إلى أَنَّ التضخم في الاقتصاد الفلسطيني عامة هو تضخم مستورد, ويرجع ذلك إلى وجود متغيرات أخرى تسبب في معدلات التغير في البطالة.

ثالثاً: تقدير دالة الانحدار البسيط في قطاع غزة:

1. تقدير النموذج للعلاقة بين معدلات التضخم والبطالة في مناطق قطاع غزة:

جدول رقم (6) يوضح العلاقة بين معدلات البطالة والتضخم في مناطق قطاع غزة

Variable	Coeff.	Prob.	D.W	R^2	F	R^{-2}	Breusch-Godfrey LM Test:	Heteroscedasticity Tests	
								ARCH	White
C	3.577	0.000	0.937	0.135	3.303	0.094	7.25	3.056	1.355
LNINF	-0.102	0.0834			(0.083)				

اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج eviews 10

تم تقدير النموذج للعلاقة بين معدلات التضخم والبطالة في قطاع غزة على النحو التالي :

$$LNU_t = 3.577 - 0.102LNINF_t + e_t$$

تبين من نتائج التقدير الواردة في الجدول (7) النقاط الآتية:

- النموذج مقبول اقتصادياً حيثُ إنَّ إشارة معامل الانحدار سالبة ($\frac{dLNU}{dLNINF}$) = -0.102, وهذا يتماشى مع النظرية الاقتصادية التي تبين وجود العلاقة العكسية الدائمة بين معدل البطالة, ومعدل التضخم وفق منحنى فيليبس. يعني زيادة تغير التضخم بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض البطالة بواقع (10.2%) وحدة.

- تعتبر القدرة التفسيرية للنموذج ضعيفة بالنظر إلى قيمة (Adjusted R- Squared) معامل التحديد المعدل ,إذ يُفسر بأنَّ (9.4%) من التغيرات الحاصلة في التضخم في مناطق قطاع غزة سببها ارتفاع معدل البطالة , في حين تعود (90.6%) من التغيرات الحاصلة فيه تعود لأسباب أخرى.

• من حيثُ الشروط الرياضية لا يملك النموذج المقدر المعنوية الكلية بالنظر إلى قيمة الاحتمال المرفقة بقيمة إحصائية فيشر Prob(F-statistic) حيثُ بلغت 0.05 <0.08, لكنه يملك المعنوية الجزئية بالنظر إلى الاحتمال المرفق بإحصائية ستوددن T- statistic Prob المحسوبة للمتغير المستقل (INF) حيثُ بلغت 0.05 >0.00.

• يمكن اعتبار الحد الثابت(c) دالاً إحصائياً, ومعنوياً غير مساو للصفر ؛ لكون فرضية العدم معدومة($H_0 \neq 0$), وقبول الفرضية البديلة ($H_1 = 1$) حيثُ بلغ 3.577 .

- اختبار دربن واطسون : نجد أنَّ قيمة الارتباط الذاتي (P>0), وعليه نرفض فرضية العدم , ونقبل الفرضية البديلة؛ أي: وجود ارتباط ذاتي موجب من الدرجة الأولى للعلاقة بين البطالة, والتضخم في مناطق قطاع غزة حيثُ إنَّ 1.26= d_l < 0.937.

- Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

تم تعديل مشكلة الارتباط المتسلسل بإدراج نموذج انحدار ذاتي من الدرجة السادسة.

LM=7.25< 7.81 ($LNINF^3$;0.05;3)

:Heteroscedasticity Test: ARCH

نجد أنَّ التباين الشرطي للأخطاء ثابت في نموذج الانحدار الخطي البسيط , وعليه نقبل فرضية العدم , حيثُ إنَّ :

3.056< LM=3.84 ($LNINF^1$; 0.05; 1)

- :Heteroscedasticity Test: White

نجد تحقق فرضية تجانس تباين الأخطاء لدى التضخم في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية, وعليه نقبل فرضية العدم ؛أي: بقي التوزيع الاحتمالي للمتغير العشوائي ثابتاً لكل قيم التضخم في نموذج الانحدار الخطي البسيط , حيثُ إنَّ:

1.355 < LM=5.99 ($LNINF^2$;0.05;2)

3. العلاقة السببية بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة في قطاع غزة :

جدول رقم (7) يوضح العلاقة السببية بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة في قطاع غزة.

Null Hypothesis:	lags	Obs	F-Statistic	Prob.
LN INF does not Granger Cause LN U	1	22	6.4333	0.0201
LN U does not Granger Cause LN INF			1.6709	0.2116
LN INF does not Granger Cause LN U	2	21	2.4463	0.1183
LN U does not Granger Cause LN INF			0.4300	0.6578

اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

- بين اختبار السببية (Granger) كما هو موضح في جدول (7) وجود أثر بين متغير التضخم, وبين متغير البطالة عند الفجوة الأولى بتباطؤ عام واحد ذات اتجاه واحد يتجه من التضخم إلى البطالة, حيثُ بلغت قيمة F للعلاقة السببية (6.433), بقيمة احتمالية (0.020>0.05)؛ وهذا يعني أَنَّ التغير في التضخم يؤثر على التغير في البطالة في اقتصاد قطاع غزة, أما فيما يتعلق باتجاه العلاقة بين البطالة والتضخم لوحظ عدم وجود علاقة سببية بينهما حيثُ بلغت قيمة F (1.670), بقيمة احتمالية (0.211>0.05)؛ وهذا يعني أَنَّ التغير في البطالة لا يؤثر على التغير في التضخم في اقتصاد قطاع غزة , وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية ؛ يعزى ذلك إلى أَنَّ التضخم في اقتصاد قطاع غزة هو تضخم مستورد, كونه اقتصاداً خدمياً وليس إنتاجياً, واستهلاكياً يعتمد على الواردات بدرجة كبيرة. لذا لا يؤثر على توظيف البطالة, رغم انسحاب الاحتلال الإسرائيلي في 15 أغسطس 2005م من قطاع غزة. إضافة إلى الحصار والاغلاق المحكم على قطاع غزة بين الفنية , والأخرى.

- بين اختبار السببية (Granger) كما هو موضح في جدول(7) عدم وجود أثر بين معدلات متغيرالتضخم, و معدلات متغير البطالة عند الفجوة الثانية بتباطؤ عامين ؛ ذات اتجاهين الأول يتجه من التضخم إلى البطالة, حيثُ بلغت قيمة F للعلاقة السببية (2.446), بقيمة احتمالية (0.118>0.05)؛ وهذا يعني أَنَّ التغير في التضخم لا يؤثر على التغير في البطالة في اقتصاد قطاع غزة, أما فيما يتعلق باتجاه العلاقة بين البطالة والتضخم لوحظ عدم وجود علاقة سببية بينهما حيثُ بلغت قيمة F (0.430), بقيمة احتمالية (0.657>0.05)؛ وهذا يعني أنَّ التغير في البطالة لا يؤثر على التغير في التضخم في اقتصاد قطاع غزة , وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية ؛ يعزى ذلك إلى أَنَّ البطالة تتزايد بفعل تدمير الاحتلال الإسرائيلي للبنية التحتية الاقتصادية نتيجة عدوانها المتكرر بين الفنية والأخرى على قطاع غزة, رغم انسحاب الاحتلال الإسرائيلي في 15 أغسطس 2005م من قطاع غزة. إضافةً إلى الحصار والإغلاق المحكم على قطاع غزة بين الفنية, والأخرى, ومنع العمال الفلسطينيين من العمل داخل إسرائيل .

النتائج والتوصيات:

بعد الانتهاء من دراسة البحث الموسوم بـ:" العلاقة بين معدل التضخم, ومعدل البطالة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية دراسة قياسية للفترة (1997- 2019م)", خَلُص الباحث إلى:

أولاً النتائج:

1. يمكن تطبيق منحنى فيليبس على الاقتصاد الفلسطيني عامة, وبشقيه الضفة الغربية, وقطاع غزة, حيث أظهرت الدراسة وجود العلاقة العكسية بين معدلات التضخم, ومعدلات البطالة. حيث إن ثمن تخفيض البطالة حدوث ارتفاع شديد في معدلات التضخم.
2. حالة التضخم في الاقتصاد الفلسطيني عامة, وبشقيه الضفة الغربية, وقطاع غزة قائمة على أساس تفوق الطلب الكلي (AD) على العرض الكلي(AS) للسلع والخدمات التي يحتاجها أفراد المجتمع الفلسطيني؛ مما أثر سلباً على تركيبة الائتمان التجاري.
3. يتصف الاقتصاد الفلسطيني عامة, وبشقيه الضفة الغربية , وقطاع غزة, بأنه اقتصاد خدمي, تبعي للاقتصاد الإسرائيلي, إضافة إلى اعتماده على المنح و المساعدات الخارجية, والقروض, والمشاريع الصغيرة, والمتوسطة.
4. صغر حجم الاقتصاد الفلسطيني هو أحد معوقات استيعاب الأيدي العاملة في السوق الفلسطيني
5. حسب بروتوكول باريس الاقتصادي, الناظم للعلاقة الاقتصادية بين الطرفين, يجمع الأراضي الفلسطينية واسرائيل بغلاف جمركي واحد, مع هوامش بسيطة للسلطة استخدامها لا يترك فرقاً ذا مغزى في كلفة المعيشة.
6. التضخم الموجود في الاقتصاد الفلسطيني هو تضخم مالي, وليس تضخماً اقتصادياً مرتبطًا بالدورة الاقتصادية.
7. ضعف القطاع العام , وعدم مقدرة القطاع الخاص على النهوض بالاقتصاد الفلسطيني؛ أدى الى ضعف القدرة الاستيعابية للتوظيف.
8. نمو طفيف في اجمالي الاستثمار في قطاع غزة بعد عملية إعادة الإعمار للبيوت, والمنشئات التجارية التي دمرت من قبل عدوان الاحتلال الإسرائيلي المتكرر بين فترة وأخرى. ورغم انسحاب الاحتلال الإسرائيلي في عام 2005م من قطاع غزة ؛ إلا أنه مازال الاحتلال الإسرائيلي متحكم في منافذ قطاع غزة البرية , والبحرية , والجوية .
9. قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتجميد إيرادات المقاصة , وما ترتب عليه من تأخر دفع رواتب موظفي القطاع العام, إضافة لتزايد حالات الفقر المسجلة في وزارة التنمية الاجتماعية؛ مما أثر سلباً على مستوى الاستهلاك الخاص, وبالتالي على المستوى العام للأسعار .
10. تشغيل جزء القوى العاملة الفلسطينية من مواطني الضفة الغربية في إسرائيل والمستوطنات بأجور مرتفعة مقارنة بالأجور المحلية؛ يؤدي لزيادة (AD) على السلع والخدمات التي يعتبر الجزء الأعظم منها مستورد؛ مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها مقارنة بالأسعار المحلية لنفس السلع المنتجة محلياً.
11. معدلات التضخم في قطاع غزة أعلى من معدلات التضخم في الضفة الغربية؛ يعود ذلك إلى الحصار والاغلاق الإسرائيلي, ونقص في المواد الغذائية الأساسية, مما ينتج عن ذلك ارتفاع عام للأسعار بشكل نسبي في قطاع غزة.

12. عدم وجود عملة وطنية فلسطينية لتستطيع سلطة النقد الفلسطينية السيطرة على التضخم وفق أدوات السياسة النقدية .

ثانياً التوصيات:

رسم السياسات الاقتصادية الفلسطينية لابُدَّ أن تتم على أساس وحدة اقتصادية متكاملة للمنطقتين: (الضفة الغربية, وقطاع غزة) رغم انفصالهما جغرافياً بفعل إجراءات الاحتلال الإسرائيلي, وانسحاب الاحتلال الإسرائيلي من قطاع غزة أحادي الجانب, مع استمرار الاحتلال الإسرائيلي في تهويد القدس وأراضي من الضفة الغربية؛ لذا اقترح ما يلي:

1. يجب مراجعة وتقييم السياسات الضريبية المعتمدة من قبل الحكومة على أساس حماية المستهلك الفلسطيني والأخذ بعين الاعتبار قدراته المالية واحتياجاته المعيشية.
2. العمل على توسيع التجارة الخارجية مع دول أخرى ذات مستويات أسعار, وتكاليف إنتاجية أقل نسبياً من أسعار السلع المستوردة من إسرائيل.
3. ضرورة إصدار عملة فلسطينية ؛ لاستخدام السياسة النقدية في معالجة الظواهر الاقتصادية .
4. تفعيل شراكة حقيقية بين القطاعين: العام والخاص في الاقتصاد الفلسطيني؛ من أجل المحافظة على فرص العمل المتوفرة, وتوفير مشاريع استثمارية ذات كثافة عمالية .
5. دعم المشاريع الصغيرة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية مقابل التزامها إنتاج سلع معينة, وتوظيف عدد من العمال لديها.
6. تشجيع المنتجون على زيادة الإنتاجية ؛ بغية تقليل الواردات , وتشجيع الصادرات الفلسطينية , ومن ثم زيادة الطلب على الايدي العاملة الفلسطينية.
7. ضرورة انشاء مشاريع تنموية جديدة, او توسيع المشاريع التنموية القائمة؛ بهدف استيعاب الفائض من القوى العاملة الفلسطينية, وتخفيف أعباء البطالة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.
8. ضرورة وضع استراتيجية وتخطيط حقيقي , نحو استخدام التقنيات الحديثة ؛لتنمية القطاعات الإنتاجية بتكاليف منخفضة مع الارتقاء بمستوى الجودة , والقدرة على المنافسة .

قائمة المصادر و المراجع:

أولا: المراجع العربية

تومي, صالح (2009). مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي(ط2)الجزائر : دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع .

الجهاز ,المركزي, للإحصاء, الفلسطيني (2019). مسح القوى العاملة الفلسطينية . فلسطين: التقرير السنوي.

زكي, رمزي (1988). الاقتصاد السياسي للبطالة- تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة. الكويت : سلسة عالم المعرفة. (رقم 26) .

زكي, رمزي (1986). التضخم المستورد (ط1) القاهرة: دار المستقبل العربي للنشر.

السرت ,السيِّد, مُحَمَّد , وعلِّي ,عبد الوهاب ,نجا (2008). النظرُة الاقتصادية الكلُية. الإسكندرية . مصر: الدار الجامعُية للنشر.

شيخ العيد, جلال (2013) .تقدير دوال الطلب على القوى العاملة الفلسطينية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية للفترة 1997-2011(أطروحة دكتوراة غير منشورة), جامعة قاصدي مرباح , الجزائر.

عابد , نادية ,علي (2014). دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في العراق. مجلة جامعة البصرة للعلوم الاقتصادية , 36 (9), 155-178.

لعراف, فايزة ,وسعودي ,نجوى (2001) . دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر خلال الفترة2003 -2011 . بحث قدم في الملتقى العلمي الدولي حول " استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير , جامعة المسيلة, الجزائر.

معروف ,هوشيار (2005). الاقتصاد الكلي (ط1) . الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

موسوي, ضياء , مجيد (2001). اقتصاديات النقود والبنوك, الاسكندرية. مصر: مؤسسة شباب الجامعة .

ميلود ,وعيل, وهاني, مُحَمَّد (2018). العلاقة بين البطالة والتضخم دراسة قياسية لمنحنى فيليبس في الجزائر للفترة 2000-2015. مجلة آفاق للبحوث والدراسات بجامعة بويرة , ع2 304-314 .

الوزني ,خالد ,واصف, والرفاعي ,أحمد, حسين (1999). مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق(ط1) الأردن : دار وائل للنشر والطباعة .

دانيال, أرنلد (1992). تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم (ط1) (الأمير شمس الدين, مترجم). لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .

ثانيا: المراجع العربية المترجمة

Abed, N, A. (2014). A standard study of the Phillips curve in Iraq. Basra University Journal of Economic Sciences, 36 (9), 155-178.

Daniel, A. (1992). Analysis of Yesterday and Today's Economic Crises (1st ed.) (Shamsuddin, A. Trans.) Lebanon: University Foundation for Studies, Publishing and Distribution.

Tommy, S. (2009). Principles of Economic Analysis (2nd Edition) Algeria: Usama House for Printing, Publishing and Distribution.

Palestinian ,Central ,Bureau of Statistics, (2019). Palestinian Labor Force Survey. Palestine: Annual Report.

Learaf, F. & Asaudi, N. (2001). A standard study of the Phillips curve in Algeria during the period 2003-2011. Paper presented at the International Scientific Forum on "The government's strategy to eradicate unemployment and achieve sustainable development at the Faculty of Economic, Business and Management Sciences", University of Messila, Algeria.

Marouf , H. (2005). Macroeconomics (1st ed.). Jordan: Safaa House for Publishing and Distribution.

Miloud, W. & Hani, M. (2018). The relationship between unemployment and inflation is a standard study of the Phillips curve in Algeria for the period 2000-2015. Prospects for Research and Studies at the University of Bouira, 2, 304-314.

Mousayi, D.M. (2001). Money and Banking Economics, Alexandria. Egypt: University Youth Foundation.

Sheikh ,Al-Eid, Jalal. (2013). Estimating the Demand Functions of the Palestinian Workforce in the Palestinian National Authority Areas for the Period 1997-2011 (Unpublished Doctoral dissertation), Qasidi Merbah Universit. , Algeria.

Al-Sirt, A, M. & Ali, A, N. (2008). Macroeconomic theory. Alexandria. Egypt: University Publishing House.

Al-Wazni, K,W. & Al-Rifai, A,H. (1999). Principles of Macroeconomics between Theory and Practice (1st Edition). Jordan: Wael Publishing and Printing House.

Zaki, R. (1988). The Political Economy of Unemployment - An analysis of the most serious problems of contemporary capitalism. Kuwait: The World of Knowledge Chain. (No. 26).

Zaki, R. (1986). Imported Inflation (1st ed.). Cairo: Dar Al-Mustaqbal Al-Arabi Publishing House.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

Furuoka, F. &, Munir, Q. (2014). Unemployment and Inflation in Malaysia Evidence from Error Correction Model, Malaysian Journal of Business and Economics, 1 (1), 35 -45.

Phillips, A. W. (1958). The Relation Between Unemployment and the Rate of - Change of Money Wage Rates in the United Kingdom1961-1957, Economica, 25 (100), 283-299.

Sargent, T. (1978). Rational Expectation, The Real Rate of Interest and The Natural Rate of Unemployment Brooking, Papers on Economic Activity, 2, 429-435.

Umoru, D. & Anyiwe, M. A. (2013). Dynamics of inflation and unemployment in a Vector Error Correction Model, Research on Humanities and Social Sciences, 3(3), 20-29.

Verez, J. C. (1996). Elements of macroeconomic: an empirical and dynamic approach. Paris, France: Ellipses Editions. (In French).